



دعت الى أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين «كابيتال ستاندرز» توصي بالمساواة بين المساهمين في الحصول على المعلومات وتعزيز معايير الإفصاح

كتب جمال رمضان:



د. أماني بورسلي ورئيسة وريششارد ويلسون خلال الندوة

(تصوير: بسام أبو شنب)

د. أماني بورسلي: الأزمة المالية كشفت قصورا في تطبيق الحوكمة محليا

على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وحققهم الخاص بالنصوب على القرارات الأساسية وحق الحصول على الأرباح.

وقدم المقترح بعض التوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة لهيكل الملكية ومنها: "الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5%، سواء مباشرا أو غير مباشر، في جدول خاص يحدد مبلغ ونسبة الأسهم المملوكة من وقتها و النسبة المئوية من إجمالي حقوق التصويت.

التي جانب ذلك الإفصاح بشكل فوري عن أي تغيير طرأ على ملكية المساهمين بنسبة 2% أو أكثر، والإفصاح عن هوية المالك النهائي أو وجد، التي جانب الإفصاح عن العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الشركة والمساهمين ومنها، ينبغي أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين في الشركات ذات الملكيات المتركزة، وأن لا يشغل العضو المستقل أي منصب في الإدارة التنفيذية.

أما بالنسبة للتوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة للمعاملة العادلة للمساهمين، تنص على الإفصاح عن هيكل رأس المال والسياسات التواصل والاتصال بين الشركة ومساهميها.

وأضاف المقترح في توصياته للمساهمين: "يجب أن يتمتع كافة المساهمين في حق الحصول

في أيدي أعضاء مجلس إدارة محددين، ضعف عام في البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية، التي جانب الوضع السياسي غير المستقر في البلاد.

وتابعت: "تمثل هذه العوامل ععبة أمام تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية وأمام ثقة المساهمين، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلاد.

أما بالنسبة للمبادئ وتوصيات حوكمة الشركات من الأوسط، فإن تبني هذا المفهوم وتنفيذه في دولة الكويت مازال دون المستوى المطلوب، وبرهنت الأزمة المالية بأن ممارسات الحوكمة المطبقة من قبل الشركات الكويتية، ان وجدت، لم تواكب وتيرة نمو الشركات المنافسة في الأسواق المجاورة والأسواق العالمية".

وأضافت بورسلي في ندوة نظمتها شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني مساء أمس الأول حول المقترح: "على الرغم من الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط، فإن تبني هذا المفهوم وتنفيذه في دولة الكويت مازال دون المستوى المطلوب، وبرهنت الأزمة المالية بأن ممارسات الحوكمة المطبقة من قبل الشركات الكويتية، ان وجدت، لم تواكب وتيرة نمو الشركات المنافسة في الأسواق المجاورة والأسواق العالمية".

وقالت بورسلي: "احتلت الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 المرتبة الأخيرة، كما تم تصنيف الكويت كأحد من أقل دول مجلس التعاون في مؤشر التنافسية، ومؤشر سهولة ممارسة الأنشطة التجارية وعقدت بورسلي سمات الشركات الكويتية قائلا: "هي هيكل ملكية معقد ومتداخل حيث تركز الملكيات الرئيسية بين مجموعات محدودة، وهيكل تنظيمي اداري هرمي ومعقد، تتسم بضعف ممارسات الإفصاح ومعايير الشفافية، تركز السلطة

تنظم مؤتمر الإعلام الاقتصادي في زمن الأزمة 17 مايو المقبل «ميديا هاوس»: إطلاق الخطة التنموية بدون رافد إعلامي يجعلها تشبه مشروعا سريا

كتب جمال رمضان:



• سعيد توفيقى

طالب نائب مدير العلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي «بيتك» سعيد توفيقى جميع المسؤولين عن وسائل الإعلام في الكويت ابداء اهتمام أكبر في الانفاق على برامج التدريب والتطوير لدفع المحررين نحو التخصص.

جاء حديث توفيقى على هامش مؤتمر صحافي عقده شركة «ميديا هاوس» في مقر جمعية الصحفيين أمس تمهيدا لإعلانها تنظيم مؤتمر الإعلام الاقتصادي في زمن الأزمة في الفترة من 17 إلى 18 مايو المقبل والذي يأتي تحت عنوان «تحديات مفروضة ودور ممول» وقال توفيقى أن المؤتمر يتناول موضوعا لا يزال حديث الساعة على الرغم من أهميته البالغة، ولا من جانب انه موضوع لم ينظم له مؤتمر لمناقشته من قبل على الرغم من حيويته.. ولكن لأنه يتيح المجال لمختلف الأطراف أن يستعرض تجربته ومراياته في هذا الصدد.. خاصة أن الأزمة التي لايزال الاقتصاد العالمي يعاني من تبعاتها تحمل من الدروس والعظات الكثير وما لم تتم مناقشتها وتحليلها بشكل علمي ومدروس من قبل المعنيين والمختصين.. فإن فائدة كبيرة تكون قد خسرها الجميع.

وتابع عندما بدأت العمل في الصحافة الاقتصادية قبل أكثر من 30 عاما والتحديد في عام 1979 تعلمت من الذين تربت على ايديهم بان الإعلام جزء من السوق.. ويتعاظم دوره في الاقتصادات المتفوحه ذات الصحافة الحرة مثل الكويت..

والشفافية ببعض النصائح. ريتشارد ويلسون عن تأثير الحوكمة على تصنيف الشركات، ويأبى يعزز مبادئ الشفافية والزاهة ومسألة الإدارة العليا، والشركة ومقارنتها مع أقرانها في المنطقة، وتعزيز ثقة الشركة في السوق، وتقييم المخاطر غير المالية المؤثرة على الشركة، وتعزيز الشفافية ومصداقية الشركة أمام الجهات ذات العلاقة، فضلا عن تعزيز ثقة المستثمر في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة.

سعيد توفيقى: على المؤسسات الإعلامية زيادة انفاقها على التدريب والتطوير

لقد رأينا من منطلق مسؤوليتنا الوطنية أن ننصت لهذا الموضوع المهم لمين أن يخرج مؤتمر الذي بتوصيات تبني لا تهتم بأفكار دقيقة قام بها قسم الدراسات والأبحاث بشركة (ميديا هاوس) تبين ان هناك موضوعا مهما فاعلا يتعلق بالدور الاعلامي في ظل الازمة المالية العالمية، فجاهت فكرة المؤتمر لا لتقييم دور الاعلام الاقتصادي في ظل الازمة المالية العالمية فهد، بل لتعيد قراءة الاحداث من جديد من خلال تقارير بحثية مهمة ننمى ان تولوها اهتماما في صفحك ونشراتهم لانها جزء من تاريخ الاقتصاد الكويتي سيتم نشرها من الآن حتى انطلاق المؤتمر.

واضافت لقد كان حرصنا الاساسي متمثلا في قراءة واعية بعين محايدة فنضع ابيادنا على سلبيات أو تداعيات آلمين تقويمها، وايجابيات نسعى لكي نعزز من قويتها لا سيما اننا نرى ثمة بارقة أمل في التعافي الاقتصادي من خلال مؤشر البورصة، وتمكن بعض الشركات من الوقوف على اقدامها من جديد، ونراهم إضافة جيدة حصنا على

الخطة التنموية

ومن جانبه، قال احمد البراك مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة ميديا هاوس، ان الكويت تمر بمرحلة مفصلية مهمة تتمثل في اطلاق خطة تنموية طموحة في المؤكد ان الاعلام الاقتصادي سوف يلعب فيها دورا مهما جنباً الى جنب مع المشاريع التي سيتم اطلاقها، ومن دون الرافد الاعلامي ستظل الخطة اشبه بالمشروع السري ولذلك كان ضروريا ان نكسر ذلك الدور من خلال مؤتمرا المقبل.

ان المؤتمر في جلسته التي ستعقد على مدار يومين سوف يناقش محاور عدة تتعلق كلها بدور الاعلام اولها الجلسة الاولى التي ستتناول المعالجة الاعلامية لازمة العالمية بين الحقيقة والتوهيل وسوف تركز هذه الجلسة على تقييم دور الاعلام في نجاحه من عدمه في نقل الصور الحقيقية، كما تتناول الجلسة الثانية جانباً اعلاميا مهما وهو الاعلام الكويتي بين القانون والتصرف، أما الجلسة الثالثة فتتمثل اراهصة مهمة في حياتنا الاقتصادية وتدور حول الدور المأمول للاعلام الاقتصادي وهو دور يحظى بالاختلاف بين وجهات النظر المتعددة الا ان الجهات المعنية ترى ان سياسة الشفافية هي سيدة الموقف لبلوغ الاهداف المرجوة لا سيما ان هناك حالات عدة يواجه فيها الصحافي في المجال الاقتصادي صعوبات جمة في الحصول على المعلومات الصحيحة فإن نشر معلوماته فقد يواجه بالنفي وان لم ينشر فقد فاته خير او تقرير مهم يدرك ان وقائعه قيد التداول وليست من فراغ، وسط هذه الاشكالية المهمة تنظر الى اهمية الاعلام الاقتصادي ودوره ومدى تأثره بما حدث من وقائع في ظل الأزمة المالية وما يستوجب علينا فعله من أجل مرحلة يتفاعل فيها الطرفان الصحافي صاحب القلم والشركة صاحبة الخبر، أو الجهة التي تمارس دورها في صناعة تطورنا الاستثماري والاقتصادي.

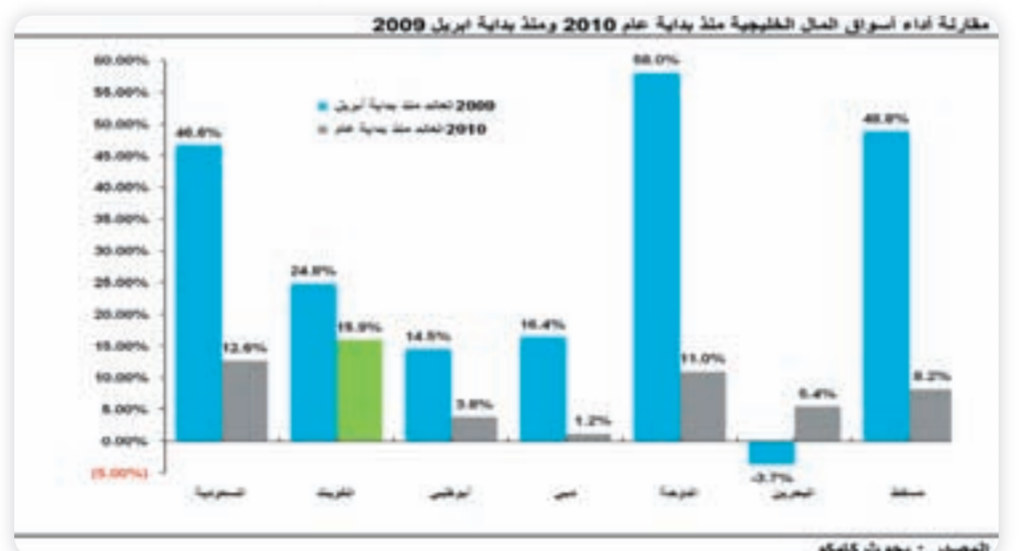


(تصوير: إسماعيل عبدالقادر)

مخصصات البنوك الكويتية تجاوزت 2.6 مليار دولار في 2009

«كامكو»: بورصة الكويت الأولى خليجيا في المكاسب السنوية بارتفاعها بـ 15.9%

بلغت 170 فلسا للسهم أو ما يعادل 655 مليون دينار كويتي حيث من المتوقع تمويل تلك التوزيعات من أرباح الصفقة . كما كان للتراجع المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 اثر ايجابي على أداء السوق حيث استطاعت بعض الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أن تكتسب ثقة المستثمرين مجددا من خلال النتائج الجيدة نسبيا التي تحققت خلال عام 2009 في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية ، وتمكن عدد من الشركات من تقليص خسائرها بعد تقليص حجم مخصصات الانخفاض في قيمة الاستثمارات مقارنة مع المخصصات والخسائر القياسية التي تم احتسابها خلال عام 2008، وبالتالي بلغت أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية حوالي 134.2 مليون دينار (466 مليون دولار) مقارنة بخسائر بلغت حوالي 587.9 مليون دينار (2.04 مليار دولار أمريكي). وعند مقارنة أداء سوق الاسهم الكويتي مع الاسواق الخليجية الأخرى مثل سوق الأوراق المالية في العراق التي بلغت مخصصات الانخفاض في قيمة الاستثمارات 4.83 مليار دولار أمريكي (41%) من إجمالي مخصصات البنوك الخليجية البالغة 11.67 مليار دولار أمريكي، أما البنوك الكويتية فقد جنبت مخصصات تعدت الـ 2.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2009.



المالية حيث بلغ الارتفاع في القيمة السوقية لكل من تلك الأسواق حوالي 44 و 29 و 16 مليار دولار أمريكي على التوالي.

واستطاعت معظم أسواق الأسهم الخليجية أن تعوض بعض الخسائر التي لحقت بها منذ بداية الأزمة المالية وبعد وصولها الى أدنى مستويات لها خلال عام 2009 لتحقق ارتفاعاً في مؤشراتها منذ بداية العام الحالي. أما خلال شهر مارس والأسبوع الأول من شهر أبريل فقد استطاع مؤشر دبي المالي أن يعوض معظم الخسائر التي لحقت به خلال شهر يناير 2010 والتي قاربت الـ 12%.

الأداء السنوي

واحتل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية المرتبة الأولى مقارنة بأداء مؤشرات أسواق دول

قال تقرير عن أداء الأسواق المالية الخليجية منذ بداية عام 2010 صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) أن معظم أسواق الأسهم الخليجية شهدت أداء متميزاً منذ بداية عام 2010 وذلك بالتزامن مع إعلان جميع الشركات لنتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2009 حيث جاءت النتائج المالية أفضل من التوقعات لعدد كبير من الشركات كما أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الى ظهور بوادر انتعاش في اقتصاديات الدول الكبرى وفي أسواق المال العالمية والخليجية ، وساهمت بعض الاعلانات عن مؤشرات اقتصادية ايجابية في تعافي اسواق الاسهم العالمية. كذلك فان نسبة التذبذب في أسواق الأسهم عادت الى المستويات المقبولة التي كانت عليها سابقا حيث بدأت تشهد استقرارا المالية حالة من الاستقرار النسبي وعودة رؤوس الأموال والتي بدورها انعكست ايجابا على حجم وقيمة التداولات في تلك الأسواق إذ سجلت القيمة المتداوله في اسواق الاسهم الخليجية خلال الربع الاول من عام 2010 نحو 83 مليار دولار أمريكي، حيث شهدت معظم الاسواق الخليجية منذ بداية العام الحالي نمواً بارتفاعه 13.4% أو ما يعادل 92 مليار دولار لنصل الى مستوى 774 مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع بدعم من معظم الأسواق الخليجية وعلى وجه الخصوص كل من سوق الاسهم السعودي وبورصة قطر وسوق الكويت للأوراق المالية الوطنية.

أعلنت الخطوط الوطنية، عن إضافة وجهة جديدة الى شبكة خطوطها المتنامية من خلال تسيير رحلات منتظمة الى العاصمة النمساوية الساحرة فيينا ابتداءً من 2 يونيو المقبل، لترسخ بذلك اقدامها في القارة الأوروبية بعد اعلانها سابقاً عن اطلاق وجهتين جديدتين الى اسطنبول وروما المغرب اطلاقاً في 2 مايو و 31 مايو تباعا.

وتشكل مدينة فيينا الوجهة الحادية عشرة من وجهات الخطوط الوطنية منذ اطلاق أولى رحلاتها التجارية في يناير العام الماضي، ورابع وجهة جديدة يتم الاعلان عنها هذا الصيف بعد الاسكندرية وروما واسطنبول. وستبدأ الناقله المتميز بتسيير ثلاث رحلات اسبوعية الى فيينا أيام الأحد، والأربعاء والجمعة، انطلاقاً من مبنى الشيخ سعد للطيران العام الى مطار فيينا الدولي وموفرة لضيوفها برنامج رحلات يتلاءم مع احتياجاتهم، إذ من المقرر أن تطلق رحلات الخطوط الوطنية الى فيينا في الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة صباحا لنصل الى العاصمة الأوروبية في الساعة الثانية وخمس دقائق ظهرا، موفرة بذلك متسعاً من الوقت للضيوف المسافرين للاستمتاع بالمدينة الخلابة منذ لحظة وصولهم. وهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الوطنية والعضو المنتدب، عبدالسلام الجبر: «يسعدنا ان نبدأ بتسيير رحلات الى فيينا، ثالث وجهاتنا الأوروبية حيث نتوقع ان تلعب دوراً رئيسياً في برنامجنا التوسعي، ومحطة مهمة تفتح آفاقاً عديدة للسفر المتميز للمسافر الكويتي، مشيراً الى ان الكويتيين ارتبطوا ارتباطاً قديماً وفيينا والنمسا ويساعد اطلاق هذا الخط الجديد المباشر من الكويت الى تعزيز هذا الارتباط القديم بالإضافة الى توسيع نطاق العلاقات التجارية بين الكويت والسعودية،

وبإمكان الضيوف الراغبين في السفر على متن الخطوط الوطنية ان يجزوا تذكار سفرهم مباشرة من خلال موقع الخطوط الوطنية الالكتروني أو عبر الاتصال بمركز خدمة الضيوف في الكويت أو الحجز عن طريق وكلاء السفر المتعددين. يذكر ان الخطوط الوطنية تسيير رحلاتها الى إحدى عشرة محطة في الشرق الأوسط وأوروبا وهي دبي، البحرين، جدة، دمشق، شرم الشيخ، القاهرة، بيروت، عمان، الاسكندرية، اسطنبول، روما، وفيينا، ويقوم على خدمة هذه الوجهات طاقم متخصص وعالي الكفاءة بالإضافة الى أسطول من طائرات إيرباص A320 تعد الأفضل من نوعها وصممت خصيصاً وفق معايير الخطوط الوطنية.